واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر و موقف الحكومة الجزائرية منه

Reality of parallel economy in Algeria and the position of the Algerian government of it.

بورعدة حورية* رقيق ايسعد دريس **

تاريخ الاستلام: 15/06/2017 تاريخ قبول النشر: 15/03/2018

ملخص:

لقد تنامت الظاهرة في الجزائر خلال الانفتاح الاقتصادي، حيث تميزت هذه الفترة بأنشطة اقتصادية خارجة عن إطار الرقابة. و من هذا المنطلق بدأت نظرة الدولة تجاه هذا الاقتصاد تتغير إذ أن السلطة أيقنت بان ظاهرة الاقتصاد الموازي ما هي في حقيقة الأمر سوى الملاذ الطبيعي لأرباب العمل الخواص للتهرب من اقتصاد مثقل بالأعباء و العراقيل من جهة، و قناة حقيقية للتسوق لأصحاب المداخيل الضعيفة و كذا السوق الذي يتنفس فيه الشباب البطال.

و أمام هذا الواقع الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

إذا كان الاقتصاد الموازي على درجة عالية من الخطورة، فما واقعه في الاقتصاد الجزائري؟ و ما هو موقف الحكومة الجزائرية لاحتواء هذه الظاهرة؟.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير الرسمي، الصرف الموازي، التشغيل غير الرسمي.

Abstract :

The phenomenon of the parallel economy in Algeria has grown during economic openness, characterized by economic activities outside the control framework. From this point, the state's view towards this economy began to change. The Authority realized that the phenomenon of the parallel economy is in fact only the natural refuge of private employers to evade from burdens and obstacles of economy, and became a real channel for shopping for weak income earners and the shelter In which jobless young people breathe.

In light of this reality experienced by the Algerian economy, we put the following problematic If the parallel economy is very dangerous, what is its reality in the Algerian economy?What is the positiomn of the Algerian government to eliminate this phenomenon?

* طالبة دكتوراه –جامعة محمد بن احمد وهران– bouraada.houria@yahoo.fr2

** أستاذ التعليم العالي – جامعة محمد بن احمد وهران reguiegissaad@yahoo.fr

Keywords : parallel economy, informal economy, parallel exchange, informal employment.

مقدمة:

الاقتصاد الموازي هو حقيقة واقعة في كل العالم، بحيث لا يوجد اقتصاد وطني يخلو في أي دولة من وجود دائرة النشاطات السوداء. و تعد الجزائر من بين أهم الدول التي تعاني من مشكل ظاهرة الاقتصاد الموازي، و يرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، و التي تزامنت مع كل فترة تاريخية مر بها.

و لقد تنامت الظاهرة في الجزائر خلال الانفتاح الاقتصادي، حيث تميزت هذه الفترة بأنشطة اقتصادية خارجة عن إطار الرقابة. و من هذا المنطلق بدأت نظرة الدولة تجاه هذا الاقتصاد تتغير إذ أن السلطة أيقنت بان ظاهرة الاقتصاد الموازي ما هي في حقيقة الأمر سوى الملاذ الطبيعي لأرباب العمل الخواص للتهرب من اقتصاد مثقل بالأعباء و العراقيل من جهة، و قناة حقيقية للتسوق لأصحاب المداخيل الضعيفة و كذا السوق الذي يتنفس فيه الشباب البطال.

و أمام هذا الواقع الذي يعيشه الاقتصاد الجزائري ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

إذا كان الاقتصاد الموازي على درجة عالية من الخطورة، فما واقعه في الاقتصاد الجزائري؟ و ما هو موقف الحكومة الجزائرية لاحتواء هذه الظاهرة؟.

فرضية البحث: يعتبر الاقتصاد الموازي مكمل للاقتصاد الرسمي في الجزائر في ظل غياب استثمارات منتجة.

منهج الدراسة:

من اجل الإحاطة بجوانب الإشكال أعلاه نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي و التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة على أهم متطلبات الإشكالية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث كون أن ظاهرة الاقتصاد الموازي هي جزء من الاقتصاد الوطني و لكنه غير مسجل في الحسابات الوطنية و ميزان المدفوعات و لهذا ارتأينا من خلال هذا العمل تسليط الضوء على هذه الظاهرة لدراسة موقعها من الاقتصاد الجزائري.

الهدف من الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى :

- التنامي المستمر لظاهرة الاقتصاد الموازي.
- دراسة أسباب تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر.

- دراسة واقع هذه الظاهرة في الاقتصاد الجزائري.
- دراسة الأساليب المستعملة من طرف الحكومة الجزائرية لاحتواء ظاهرة الاقتصاد الموازي.

خطة الدراسة:

سيتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية :

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر.

المحور الثالث: موقف الحكومة الجزائرية من تنامي الاقتصاد الموازي في أسواقها.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاقتصاد الموازي

1. مفهوم الاقتصاد الموازي:

اختلفت التعاريف المتعلقة بالاقتصاد الموازي باختلاف وجهات نظر لمختلف الأخصائيين الاقتصاديين و الباحثين في هذا المجال و كذا مختلف المنظمات الاقتصادية الدولية، و نذكر أهم التعاريف فيما يلي:

عرّفه **مكتب العمل الدولي BIT** بحسب نتائج تقرير كينيا لسنة 1971 حيث حدد K.HART بسبعة معايير إذا توفرت في اقتصاد ما فانه يعتبر اقتصادا غير رسميا، تتمثل هذه المعايير فيما يلي[1]:

1- سهولة دخول السوق (سهولة الحصول على عمل داخل هذا القطاع بسبب غياب أية قيود).
2- استعمال الموارد المحلية الخاصة (التمويل الذاتي، غياب الاقتراض من البنوك).
3- الملكية العائلية للمؤسسة .
4- نشاطات على نطاق صغير (الحجم الصغير للمؤسسة).
5- الاعتماد بشكل واسع على اليد العاملة حيث تعتبر أهم عوامل الإنتاج .
6- التكوين المكتسب خارج النظام المدرسي.
7- أسواق ذات المنافسة غير المنظمة (سوق تنافسي غير مقنن).

بناءا على هذا التقرير الذي وضعه المكتب الدولي للعمل BIT بدأت نقطة النقاش و الجدل بين الأخصائيين الاقتصاديين للبحث في هذه الظاهرة و مفهومها.

من هذا المنطلق عرف **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي بالجزائر**[2] على أن النشاط غير الرسمي على انه عبارة عن عمليات الإنتاج و تبادل الخبرات و الخدمات التي لا تدخل كليا أو جزئيا ضمن الإحصائيات و المحاسبة.

كما عرف **مكتب لإحصاءات الرسمية في المملكة المتحدة C.S.O**[3] الاقتصاد الموازي على انه مجمل الأنشطة التي تولد دخول لا يمكن قياسها من مصادر الإحصاءات الرسمية و المناط بها عادة وضع مقاييس الدخل الوطني و الناتج الوطني.

اما الاقتصادي **سميث فيليب Smith Philip**[4]عرف هذا الاقتصاد على انه إنتاج السلع و الخدمات سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة دون الكشف عنه في التقديرات الرسمية للناتج الداخلي الخام.

و عرفه **VITO Tanzi**[5] على انه تلك الدخول المكتسبة و الغير مبلغ عنها للسلطات الضريبية و الغير واردة في الحسابات القومية.

أما الأستاذ **احمد هني**[6] عرف الظاهرة على أنها تنحصر في جملة من النشاطات التي تراها الدولة أو أنها تتعمد غض البصر عنها.

في حين عرفها الأستاذ **بودلال علي**[7] على أنها كافة الأنشطة المولدة للدخل الذي لا يسجل ضمن حسابات الناتج الوطني أما لتعمد إخفاءه تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، و أما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد.

2. مختلف المصطلحات الخاصة بظاهرة الاقتصاد الموازي

لقد تعددت التسميات المطلقة على هذا الاقتصاد ولقد لخصها الاقتصادي Jean-Charles. WILLARD 1989 في الجدول التالي[8] :

جدول :المصطلحات والتسميات المستعملة للتعبير عن ظاهرة الاقتصاد الموازي

- Economie non officielle.	- Economie non observée.
- Economie non déclarée.	- Economie cachée.
- Economie dissimulée.	- Economie souterraine.
- Economie submergée.	- Economie clandestine.
- Economie sous-marine.	- Economie secondaire.
- Economie parallèle.	- Economie duale.
- Economie autonome.	- Economie occulte.
- Economie grise.	- Economie noire.
- Economie marginale.	- Economie irrégulière.
- Economie invisible.	- Economie périphérique.
- Contre –économie.	- Economie de l'ombre.
- Economie illégale.	- Economie informelle.
- Economie non enregistrée.	

D'après Jean-Charles WILLARD « l'économie souterraine dans les comptes nationaux », revue Economie et statistiques N°226, Novembre 1989

ويمكن تقسيم ما أستخدم من مصطلحات لتسمية الظاهرة إلى ثلاثة أنواع[9]:

1.2.المجموعة الأولى:تشير إلى مفهوم السرية: أطلق العديد من المصطلحات للدلالة على سرية الظاهرة من أبرزها : اقتصاد تحت الأرض أو اقتصاد تحتي Economie sous-marine، اقتصاد أسود Economie noire، اقتصاد سري Economie cache، اقتصاد الأبواب الخلفية أو الاقتصاد الخفي Economie souterraine .

وتعطي المسميات السابقة انطباعا بان أنشطة الظاهرة تعتبر غير مشروعة،كما تشير للطبيعة السرية لها لكن لا يمكن الجزم بان كافة مفردات الظاهرة بمثابة أعمال غير مشروعة، ويرجع ذلك إلى وجود بعض الأنشطة المشروعة بيد أنها غير معلنة ولا تدخل ضمن الحسابات القومية.

فمثلا :بالنسبة للأنشطة غير المشروعة فتتمثل في الاتجار في السلع المسروقة والاتجار في المخدرات والدعارة، والقمار، والتهريب والاحتيال....

أما بالنسبة للأنشطة المشروعة وغير المعلن عنها للسلطات الحكومية فتتمثل مثلا في دخل الأعمال الحرة الذي لا يتم الإبلاغ عنه، الأجور والمرتبات والأصول التي يحصل عليها الفرد من الأعمال غير المبلغ عنها، التخفيضات والمزايا الإضافية التي تمنح للموظفين.

2.2.المجموعة الثانية :تشير إلى مفهوم اللانظامية: توحي هذه المجموعة بلانظامية الظاهرة ومن أبرز المصطلحات التي استخدمت لتسمية الظاهرة طبقا لهذا المفهوم: الاقتصاد غير الرسمي Economie non officielle، الاقتصاد اللانظامي، الاقتصاد غير المرصود، الاقتصاد غير المنظم. هذا المفهوم اعتبره الكثير من المنظرين مفهوما ضيقا لأن اللانظامية ليست حكرا على الأنظمة غير المشروعة بل كثيرا ما تخص قطاع الصناعات الصغيرة ،والباعة المتجولون ، والأعمال اليدوية والحرفية وهي غير قانونية لأنه ليس لها تسجيل إداري ولا ترقيم اجتماعي ولا تخضع لقوانين الدولة .

3.2.المجموعة الثالثة :تشير إلى العلاقة بالاقتصاد الرسمي:

من أبرز المفاهيم التي استخدمت لتحديد ظاهرة: الاقتصاد الظلي والاقتصاد الموازى Economie Parallèle ويعبر هذان المفهومان عن علاقة الاقتصاد الرسمي بتلك الظاهرة باعتبارها عملية ديناميكية تؤثر في وتتأثر بالاقتصاد الرسمي، ويفضل الكثيرون استخدام أحد مفاهيم هذه المجموعة باعتبارها أن معظم عناصر الظاهرة هي نتيجة رد فعل للسياسات المعلنة في الاقتصاد الرسمي.

3. أسباب ظهور الاقتصاد الموازي:

تختلف الأسباب و العوامل التي ساهمت في ظهور و تكوين ظاهرة الاقتصاد الموازي في دول العالم، يمكن حصرها فيما يلي:

1.3.أسباب اقتصادية: ناتجة عن التدخل المفرط للدولة في الحياة الاقتصادية مما ينتج عنه مشاكل اقتصادية و دوافع تؤدي إلى التحول نحو القطاع الغير الرسمي، نذكر منها ما يلي:

●**ندرة السلع:** نقص عرض السلع الاستهلاكية و الكمالية[10] ما يؤدي إلى التحول نحو الاقتصاد الخفي من اجل توفير و إنتاج هذه السلع للوفاء باحتياجات الطلب عليها[11].

●**العبء الضريبي:**[12] إن ارتفاع معدلات الضريبة يدفع إلى محاولة تجنبها أو التهرب منها، و بالتالي التوجه إلى الاقتصاد غير الرسمي حيث تصبح الأنشطة و المشروعات القائمة فيه غير مسجلة و بالتالي عدم الإعلان عن الدخل الناتج منها و عدم دفع مختلف أشكال الضريبة.

●**البنية الاقتصادية و الأزمات الاقتصادية:** من بين العوامل التي تساهم في زيادة رقعة الاقتصاد غير الرسمي نجد التعديل الهيكلي المرتبط بالإصلاحات الاقتصادية ما ينتج عنه من عدة مشاكل كالفقر، البطالة....الخ.

بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على مداخيل العمال بالانخفاض ما يؤدي إلى التوجه إلى العمل في الاقتصاد الخفي لتعويض النقص في الدخل و تحسينه.

●**دور المشروعات الصغيرة في خلق الاقتصاد غير الرسمي[13]:** تستخدم المشروعات الصغيرة النقود السائلة في إجراء معاملاتها، هذا ما يسهل من الأنشطة الخفية و التهرب من دفع الضريبة، بالإضافة إلى عدم الإعلان عن الدخول الناتجة عنها.

2.3.العوامل الإدارية: تلعب هذه العوامل دورا هاما في بروز و استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي و تتمثل أساسا في البيروقراطية التي تعرفها الأنظمة الإدارية لغالبية دول العالم،و تتمثل فيما يلي[14]:

●**النظم و الإجراءات الإدارية** : إن تعقيد الإجراءات الإدارية الضرورية لخلق نشاط اقتصادي معين(المتمثلة في : استخراج الوثائق، استخراج السجل التجاري، رخصة اعتماد، إجراءات الحصول على قروض بنكية، الضمانات...) تعرقل المتعاملين الاقتصاديين من تأسيس شركات أعمال أو انتشار ما يدفعهم إلى التهرب من رقابة الدولة و التحول نحو ممارسة نشاطهم في الخفاء.

●**النظم و القيود الحكومية:** إن زيادة القيود و القوانين و التنظيمات العمومية الموضوعة من اجل ضبط الاقتصاد، تؤدي إلى محاولة التهرب من لوائح التدخل الحكومي مما يؤدي إلى خلق أنشطة لا يمكن مراقبتها ترتبط بظاهرة الاقتصاد الأسود.

●**الفساد الإداري:** عدم تناسب مستوى الدخل مع السلطة الممنوحة للموظف يولد فجوة بين هذه الدخول و المستوى المعيشي المناسب، مما يؤدي إلى اتجاه سلوكي لهؤلاء الموظفين العموميين نحو الحصول على دخول غير مشروعة عن طريق إساءة استخدام النفوذ و السلطة الممنوحة لهم، طالما أعيتهم السبل المشروعة في تحقيق مستوى معيشي ملائم.

3.3.العوامل السياسية[15]: لا استقرار سياسي متزامن مع تحرير اقتصادي غير مراقب من قبل الدولة من شانه أن يترك الحقل فارغا و حر أمام نمو و اتساع الأنشطة الغير الرسمية.

4.3.العوامل الاجتماعية: تختلف هذه الأسباب من دولة إلى أخرى و لقد ساهمت بشكل كبير في زيادة حجم الاقتصاد الموازي نذكر منها ما يلي[16]:

- **اثر الفقر على زيادة حجم الاقتصاد الموازي:** هناك علاقة قوية تربط بين ظاهرة الفقر و ظاهرة الاقتصاد الموازي بحيث كلما زادت حدة الفقر، زاد حجم التوجه نحو الاقتصاد الموازي.
- **اثر النمو الديمغرافي على الاقتصاد الموازي:** إن ارتفاع النمو الديمغرافي يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة و بالتالي فائض في اليد العاملة التي لا يمكن أن يستوعبها سوق العمل ما يؤدي بالتوجه نحو العمل في القطاع الموازي.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر

1. الاقتصاد الموازي في سوق السلع و الخدمات:

مسّ الاقتصاد الموازي سوق السلع و الخدمات إذ يعتبر هذا السوق المفضل لجل المواطنين و ذلك بسبب وفرة السلع و الخدمات المتميزة بالندرة في السوق الرسمي من جهة، و كذا الانخفاض في الأسعار في السوق الموازي. و تشير الإحصائيات إلى تواجد حوالي 200.000 تاجر غير شرعي لا يملكون سجلات تجارية أو رخصا إدارية، و حوالي 700 سوق غير منظمة و عشوائية تنشط خارج القانون[17].

ينشط في هذا السوق الموازي الباعة المتجولون و كذا المؤسسات الإنتاجية التي لا تقوم بواجباتها الضريبية و لا تصرح بأعمالها، سواء بسبب ارتفاع تكاليف التصريح أو التسجيل القانوني، ما يدفع إلى العمل في الاقتصاد الخفي.

إن هذه الأسواق الموازية خاصة تلك الأسواق الأسبوعية التي تنظمها البلديات في كافة أنحاء الوطن، يتم تزويدها بالسلع و الخدمات من خلال:

- مؤسسات أسرية حرفية و مؤسسات عائلية خاصة: و هي مؤسسات تنشط بطرق غير رسمية، و توفر إنتاج منزلي و أعمال حرفية تقليدية، يتم تسويق منتوجاتها في السوق الموازي، و لقد بلغت نسبة المؤسسات الأسرية حوالي 75,90% أي 90.000 عائلة جزائرية حرفية. أما المؤسسات العائلية الخاصة فبلغت نسبتها 21,5% اي 25570 مؤسسة خاصة[18].
- ورشات بسيطة او مؤسسات صغيرة غير خاضعة للضرائب: تقوم بإنتاج سلع و خدمات تجارية خالية من معايير الإنتاج و الأمن و رداءة النوعية ، لأنها تستعمل تكنولوجيا بسيطة، و لكن سعرها تنافسي في السوق[19].
- التهريب: و يعني تهريب السلع التي لا يجوز استيرادها أو تصديرها أي اختراق الحظر، و قد عرفت الجزائر عمليات تهريب تقوم بها جماعات عابرة للحدود و التي هي عبارة عن شبكات متخصصة في الربح السريع عن طريق تفادي قوانين الدولة[20].

و الجدول الموالي[21] يبين حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية:

جدول: حجم ظاهرة التهريب في الجزائر من خلال عدد القضايا الجمركية (2006/1990):

السنة	1990	1995	1998	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد القضايا الجمركية	5.058	5.253	2.552	2.625	2.243	1.316	2.067	2.293	1.999	2.724

المصدر :بودلال علي :الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2007.

تشكلت أسواق السلع و الخدمات الموازية في الجزائر نظرا لمجموعة من الأسباب:

- احتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث نتج عن ذلك ندرة في السلع و الخدمات سواء الأساسية أو الكمالية ، ما أدى إلى توجه الأفراد لإشباع حاجياتهم من الأسواق الموازية التي تغطي هذا النقص في السلع عن طريق التهريب و النتاج غير مصرح به[22].
- سياسة التقشف في فترة التسعينات و أيضا العراقيل البيروقراطية و الإدارية المتعلقة بإنشاء مشاريع دعم تشغيل الشباب، إنشاء المؤسسات الفردية و الصغيرة، هذا ما نتج عنه إلى التوجه إلى الإنتاج أو الممارسة خارج الدائرة الرسمية.

2. الاقتصاد الموازي ي سوق الصرف:

عرف الاقتصاد الجزائري عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت بكل مرحلة من مراحل التنمية التي عرفها الاقتصاد، بدءا بنظام سعر الصرف الثابت و وصولا إلى نظام الصرف العائم، و لقد تم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري في ظل الأنظمة المتبعة بشكل غير واقعي اي يتحدد بعيدا عن الواقع الاقتصادي بقيمتين:

- سعر الصرف الرسمي: أو السعر القانوني[23] في سوق الصرف تحدده السلطة النقدية (سعر مفروض للعملة).
- سعر الصرف الموازي : و هو سعر يتحدد بحرية بحسب قانون العرض و الطلب[24] يتحدد من طرف سوق الصرف الموازي.

تنشط أسواق الصرف الغير الرسمية بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية من اجل تغطية الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه.

و من بين أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر هي[25]:

- ضعف ومحدودية حق الصرف المتكفل به قانونيا رغم أن حق الصرف بالنسبة للمواطنين السياح كان مضمونا، إلا أن قيمته كانت منخفضة.
- تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منه ونظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوروبية.
- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية التقشفية المنتهجة.

- تضاعف الطلب على الصرف الأجنبي بفعل تزايد الطلب على استيراد التكنولوجيا بمختلف أنواعها، وكثرة تراخيص الاستيراد الممنوحة لذوي الحقوق والمجاهدين وغير المرفقة بتراخيص الصرف.
- سياسية دعم الأسعار التي طبقتها الجزائر لعدة عقود.
- مراقبة الصرف التي يستعملها البنك المركزي كأداة لحماية الاحتياطات الدولية في حالة اختلال ميزان المدفوعات تحد من ممارسة نشاط الصرف، وتساعده في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج .

في ظل هذه الأسباب و الدوافع كان الحل من اجل تغطية الطلب المتزايد على النقد الأجنبي في ظل عجز الحكومة في توفيره هو اللجوء إلى السوق الموازي.

منذ إصدار العملة الوطنية سنة 1964، سير سعر الصرف إداريا و تميز بالاستقرار و الثبات، فحل الدينار الجزائري محل الفرنك الفرنسي الجديد بتعادل 1 دج = FF1، إلا أن سعر صرف الدينار بقي مرتبط بالفرنك الفرنسي إلى غاية إنهيار بروتن وودز و إلغاء نظام ثبات الصرف سنة 1971 و إدخال نظام تعويم الصرف، حيث خرجت الجزائر بذلك من منطقة الفرنك الفرنسي و تم تثبيت سعر الصرف إلى سلة واسعة من العملات.

و الجداول الموالية تبين تطور سعر صرف الدينار الرسمي و الموازي خلال مختلف المراحل و مع مختلف العملات ابتداءا من الفرنك الفرنسي ثم الدولار الأمريكي وصولا إلى التعامل بالا ورو الاروبي.

الجدول[27] : سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار الجزائري في سوق الصرف الرسمي و الموازي :

السنة	1970	1974	1977	1980	1987
سعر الصرف الرسمي	1,0	1,0	1,3	0,62	0,80
سعر الصرف الموازي	1,0	1,1	1,5	2,0	4,0

Source : H.Bali « Inflation et mal développement Algérie » OPU, Alger, 1993, p191

و الجدول[27] الموالي : يبين تطور سعر الصرف للدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بين السوق الرسمية و السوق الموازية منذ 1990 إلى 2000: الوحدة (دج /$)

السنة	1990	1991	1994	1996	1997	1999	2000
سعر الصرف الرسمي	10	17,7	36,0	54,7	57,6	66,6	75,3
سعر الصرف الموازي	32,5	32	55	85	90	100	100

الفرق	22,5	14,3	19,0	30,3	32,4	33,4	24,7

المصدر : بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية " ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص 217 .

الجدول: تطور سعر الصرف غير الرسمي وسعر الصرف الرسمي الفترة 2001-2013:

الوحدة: الأورو والدينار الجزائري

السنـــة	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف الرسمي	72.25	78	86	96	93.60	99.70	107	101	93	106	103	103
سعر الصرف الموازي	85	96	120	94.5	100	105	120	125	127	142	150	141

المصدر :قارة ملاك أطروحة دكتوراه في الاقتصاد "إشكالية الاقتصاد الغير الرسمي في الجزائر " جامعة قسنطينة 2009-2010 ص 143.

www.inf.org

www.alg17.com

www.2algeria.org

بقي سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدينار منخفض في السوق الرسمي، و في المقابل نلاحظ حدوث ارتفاع في سعر صرف الفرنك مقابل الدينار في السوق الموازي خلال الفترة 1980 إلى 1987،

أما فيما يخص تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الاميركي في الفترة 1990 إلى 2000 فهو في تطور مستمر سواء كان سعر رسمي أو السعر الموازي، هذا الارتفاع المتواصل في قيمة الصرف دج / $ تترجم تدهور قيمة العملة الوطنية سنة بعد سنة.

و بالنسبة لتطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للاورو فقد عرف استقرارا ابتداء من سنة 2005 في السوقين الرسمي و الموازي، ويمكن إرجاع ذلك إلى القانون الذي أصدر من قبل السلطات الجزائرية، و الذي مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2004 والمتضمن رفع رأسمال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي.

أما في سنوات :2007 – 2013، فنلاحظ أن سعر الصرف الموازي ارتفع من جديد نتيجة للتطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار.

3. الاقتصاد الموازي في سوق العمل:

إن ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب عنصر العمل أدى إلى دخول أعداد متزايدة من الأفراد في القطاعات و الأنشطة الموازية كوسيلة لمواجهة أعباء المعيشة، و التهرب من البطالة و من أهم ما يميز سوق العمالة الموازي[28]:

- انه يتميز بالمرونة حيث يلقى فيه البطالون و الباحثون عن العمل و المتقاعدين و المعوقين على حد سواء ملاذا في الحصول على عمل داخل هذا القطاع.
- يفتقر هذا السوق إلى أشكال التأهيل و ضعف مستوى التحصيل العلمي.
- عدم توفر شبكات ضمان و إجازات مدفوعة الأجر للعاملين و العاملات في هذا القطاع.
- أجور متدنية مقابل أيام عمل طويلة و قد تكون الأجور عينية.

إن من بين الظروف التي ميزت سوق العمل في الجزائر و التي ساعدت على زيادة العمل غير المصرح به في السوق الموازي ترجع أسبابها إلى:

- عجز الدولة عن خلق وظائف، حيث في الجزائر يبقى القطاع العام هو المصدر الرئيسي لخلق الوظائف[29].

- نسبة اليد العاملة غير المؤهلة ضعيفة في الجزائر حيث سنة 1984 بلغت 48,2 % من اليد العاملة بدون تعليم، و 38,2 % من الذين لديهم مستوى ابتدائي[30].

- المستويات العالية للنمو الديمغرافي حيث تعتبر الجزائر من الدول الأسرع نموا من حيث عدد تزايد سكانها، مما رفع من معدلات البطالة و مثل عائق أمام توفير مناصب شغل .

- إضافة إلى معدلات البطالة الإجبارية حيث نجد بعض الناشطين في السوق الموازي يفضلون النشاط به لارتفاع عوائده[31] .

- تزايد نسبة البطالة خصوصا بسبب التسريح الجماعي للعمال الذي مس شريحة واسعة منهم خلال سنوات برنامج التعديل الهيكلي .

و البطالة تعتبر من الأسباب الأساسية في التوجه نحو العمل الغير رسمي حيث عرفت تزايدا ملحوظا و مستمرا، خصوصا في الفترة الممتدة من 1991 /2000 لتنخفض بعد ذلك خلال فترة الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2006.

و فيما يلي جدولا يوضح تطور معدلات البطالة:

جدول[32]: يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر من 2015/1989

السنوات	1982 1989/	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	2000	2001	
معدل البطالة %	9,16	19,7	21,1	23,8	23,15	24,4	28,1	27,98	26,41	28,02	29,77	27,3	
السنوات	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2014**	**2015**
معدل البطالة %	25,9	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8	11,8	10,2	10	10	9 ,7	10 ,6	11,2

Source :www.ons.dz

و الجدول الموالي : يبين تطور التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل في الجزائر الفترة (1992- 2007)

السنة	1992	1997	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حصة التشغيل غير الرسمي من إجمالي التشغيل %	13,8	19,4	15	20,2	21,2	21,1	21,1	25,7	26,8	27,6	27

المصدر: اعتمادا على أطروحة دكتوراه للأستاذ بودلال علي حول " تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر – مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" جامعة تلمسان 2006-2007.

و على الرغم من أن القطاع العام ظل لوقت طويل المصدر الرئيسي للتشغيل في الجزائر، إلا أنه قد لا يؤمن فرص العمل الكافية، و لهذا و بسبب فشل الاقتصاد في امتصاص العدد المتزايد لطالبي العمل، أجبرهم إلى الاتجاه نحو البحث عن الشغل داخل قطاع بديل ألا و هو الاقتصاد الموازي بسبب قدرته على المرونة و التكيف مع مختلف الأزمات و استيعابه لمختلف الشرائح و الفئات الاجتماعية الباحثة عن بديل متوفر في ظل عجز القطاع الرسمي عن توفيره لهم خاصة خلال فترة الأزمات، و هو الأمر نفسه الذي دفع بالكثير من الاقتصاديين المؤيدين لفكرة غض البصر عن النشاط في الاقتصاد الموازي، باعتباره قطاعا مساهما في تحقيق أهداف المجتمع و تخفيف المشاكل المتنامية المرتبطة بالآفات الاجتماعية.

و هذا ما يوضحه المنحنى البياني التالي:

منحنى بياني : يبين تطور معدل البطالة و معدل التشغيل الغير الرسمي في الجزائر (1990-2007)

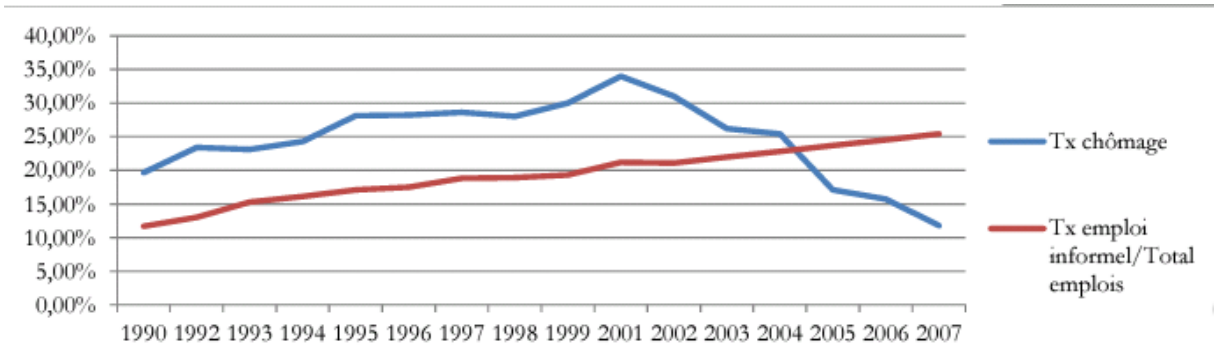

Source : Données : ONS - Femise2005, 2006, 23 - Bellache, Y., 2010, 79

من خلال هذا التمثيل البياني يتضح لنا جليا أن نسبة التشغيل الغير الرسمي في تزايد مستمر بتزايد نسبة البطالة ابتدءا من الفترة 1990 إلى 2001 و ذلك راجع لعدم خلق مناصب شغل في القطاع الرسمي من اجل كبح شبح البطالة .

أما في الفترة 2001 إلى 2007 فنلاحظ انخفاض في معدلات البطالة في حين نسبة التشغيل غير الرسمي لا زال في تزايد مستمر و ذلك راجع إلى التوجه المستمر نحو القطاع الموازي من اجل امتصاص الطلب المتزايد للعمل الناتج عن النمو الديمغرافي المتزايد.

أمام هذا التزايد المستمر في معدلات البطالة و تقلص فرص العمل في الاقتصاد الرسمي يتجه الشباب البطال نحو الاقتصاد الموازي للعمل في مختلف المجالات من اجل تحسين المستوى المعيشي و هروبا من شبح البطالة و المخطط الموالي يبين لنا مختلف القطاعات التي يتجه البطالون للعمل فيها.

و المخطط التالي[33]: يبين الفروع و القطاعات التي يتمركز فيها العمل غير الرسمي في الجزائر :

الشكل : القطاعات التي يتموقع فيها العمل في السوق الموازية.

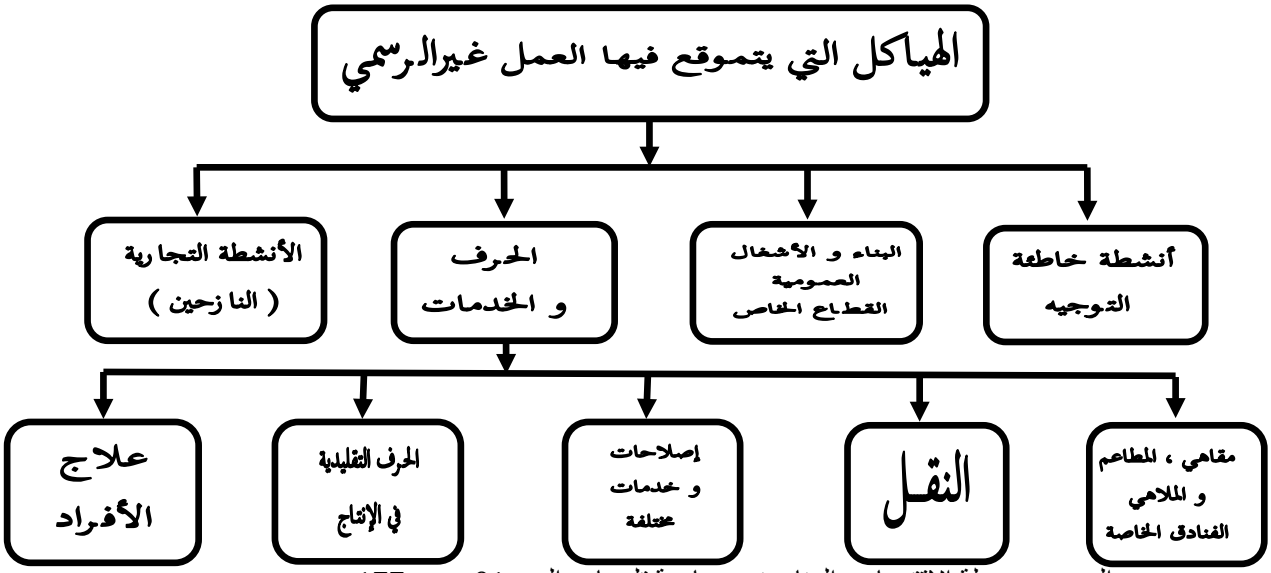

المصدر : مجلة الاقتصاد و المناجمنت، جامعة تلمسان، العدد 01 ، ص 177 .

المحور الثالث: موقف الحكومة الجزائرية من تنامي الاقتصاد الموازي في أسواقها.

إن القطاع الموازي أصعب في التحديد من أي قطاع آخر، إنه الوجه المظلم لتلك الشريحة التي تفشل الحكومة في إحكام قبضتها عليها، إنه قطاع متبلور بمعنى أنه لا يسهل التعرف على تركيبه أو تنظيمه، وهو يحتل مكانة واضحة في بنية الاقتصاد الوطني.

و غالبا ما ينسب استفحال القطاع الموازي إلى أوجه قصور الدولة، و لكن اليوم قد تغير موقف الحكومة و السياسات المنفذة التي لم تكن دائما فعالة نظرا لعدم التناسق بين الجهات الاقتصادية و لكن من المتوقع إيجاد علاقة ايجابية تستند إلى الهدف المشترك المتمثل في التنمية.

و من هنا يمكننا ان نبين نظرة و موقف الدولة من الاقتصاد الموازي بحسب مذهبين :

- مذهب له يد في تشجيع القطاع الموازي و هو المذهب الحر الليبرالي.
- مذهب يحارب القطاع الموازي و هو المذهب التدخلي.

1. المذهب الحر الليبرالي

ينطلق هذا المذهب من كون الاقتصاد الموازي ما هو إلاّ تعبير عن الثقل المتزايد لتدخل الدولة، وليس فقط في الميدان الجبائي إنما في ميادين عدة أهمها البيروقراطية وثقل القوانين، كما أن النشاطات غير الرسمية لها ما يفسرها في عدم قدرة الدولة على تلبية حاجات المجتمع وبالخصوص الطبقات المحرومة، وهذا ما يدفع للعمل خارج القانون. وتعتبر هذه النظرية أن القطاع الموازي يلعب دور منظم اجتماعي بالإضافة إلى مساهمته في خلق الثروة وفرص العمل، وكذا التخلص من الإجراءات الإدارية المعقدة[34]. ولهذا غضت الحكومة النظر عن الاقتصاد الموازي للأسباب التالية :

-غضّت الحكومة و مؤسساتها البيروقراطية الطرف عن هذه النشاطات الموازية لأنها رأت فيها أداة لامتصاص غضب جيوش من العاطلين هذا من جهة، و من جهة أخرى فان هذا الاقتصاد يبرأ مصالح التأمينات الصحية و الاجتماعية من كل المسؤوليات التي قد تقع على عاتقهم، في حال التعامل مع عاطلين جدد عن العمل[35].

-تغاضت السلطة عن السوق الموازية للعملة بسبب غياب البدائل القانونية (مكاتب رسمية للصرف).

- كما تسامح مسؤولوا الحكومة مع الاقتصاد غير الرسمي بسبب الفساد الحكومي الذي له مصلحة و فائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي.

- يقوم رجال السياسة بتشجيع النشاطات غير الرسمية بحيث يستخدمون مصطلحات أخرى مرادفة لمصطلح الاقتصاد غير الرسمي مثل : العمل الخاص، العمل الحر، الصناعات الصغيرة، وكلها تخرج من كونها أعمالا يمارسها الأفراد في إطار الاقتصاد غير الرسمي لملاءمته لقدراتهم المادية وإمكاناتهم التنظيمية.

ومما يبدو فان السوق الموازية أصبحت ضرورة للنشاط الاقتصادي و مكملة لما عجزت عن توفيره السوق الرسمية في مجالي العمل، السلع و الخدمات، و لهذا فان الدولة تنظر إلى هذا القطاع على انه يعمل بعيدا عن رقابتها، و إن منشآته لا تلزم بالإجراءات و المتطلبات الرسمية التي يحددها القانون لممارسة أي من هذه الأنشطة، كما أن أصحاب هذه المنشآت لا يلزمون بالتأمين على أعمالهم أو بدفع الضرائب المفروضة عليهم، أو حتى الحصول على ترخيص من الجهات المعنية لممارسة النشاط.

2. المذهـــب التدخـلـــي

هذا المذهب على عكس المذهب الأول، و يقصد به تدخل الدولة لمحاربة النشاطات الموازية، حيث تعتبر هذه النشاطات مصدر خسارة إيرادات كبيرة جدا من خلال التهرب الجبائي، و الغش الضريبي، كذلك عن طريق تهريب السلع عبر الحدود مما ينجم عليه نقص في احتياط الصرف[36].

و من أمثلة ذلك الجدول التالي يوضح مردودية الجمارك لسنوات معينة.

الجدول[37]: مردودية الجمارك لسنوات معينة .

السنوات	1994	1999	2000	2004
المحصلات الجبائية	45 مليار دج	151,4 مليار دج	161,38 مليار دج	261,06 مليار دج
نسبة الإيرادات	%26	% 44	% 44,9	% 62

المصدر : الإدارة العامة للجمارك الجزائرية

و يتضح من هذا الجدول أن الإيرادات الجمركية في تطور مستمر من سنة 1994، و هذا التطور يعود إلى أن هناك تكثيف في التحصيل في الغرامات و العقوبات بفضل متابعة أحسن لتنفيذ القرارات القضائية لصالح الجمارك، إضافة إلى تعزيز عمليات المراقبة للقضاء على التهريب للسلع و هذا ما سمح بالتعديلات الجبائية.

ينطلق هذا المذهب من كون ضعف قدرة الدولة هو السبب المسؤول في تطوير القطاع الموازي و يرجع هذا الضعف إلى[38]:

- عجز الدولة سياسيا (عدم قدرتها على فرض الضرائب).
- ضعف الرقابة الممارسة من طرف الدولة و التي تؤدي إلى ظهور النشاطات غير الرسمية، و يمكن تبرير هذا الضعف في المراقبة إلى عدم الاستقرار في الدولة إما بسبب حروب أهلية أو حركات إرهابية، كما حدث في سنوات التسعينات في الجزائر.
- عدم قدرة الدولة على توفير مناصب شغل لكل البطالين.

- الفساد الحكومي الذي له مصلحة و فائدة في علاقاته مع رجال الأعمال الممارسين للنشاط غير الرسمي .

- عدم كفاءة الدولة في مراقبة القطاع الضريبي إلى جانب أن أجور المراقبين أقل من المحصول الضريبي، مما يدعو إلى الفساد الإداري والطمع في المحصول الضريبي، وبالتالي وصوله إلى حساباتهم الخاصة عوضا عن خزينة الدولة.

و هكذا و بالرغم من ضعف قدرة الدولة فان الحكومة الجزائرية حاولت بناء نظام اقتصادي عصري و حرصت من خلاله القضاء على الاقتصاد الموازي لأنه يسيطر على جانب كبير من القطاع غير النفطي الضعيف و لأنه يمكن أن يشكل تهديدا سياسيا إذا واصل النمو.

ويتجلى لنا وقوف الدولة موقفا مناوئا يعيق الاقتصاد الموازي فيما يلي[39] :

- تتعدد الأجهزة الحكومية التي تتدخل بقصد تنظيم عمل القطاع الموازي حيث تقوم من وقت لآخر بإيقاظ مندوبيها لإجراء التفتيش على أنشطته و يعاني العاملون في هذا القطاع من تعسف المفتشية في استعمال سلطتهم و الإتاوات التي يفرضها عليهم بعض الفاسدين منهم.
- ملاحقة مستمرة للعاملين بالقطاع الموازي و تحرير المحاضر ضدهم و إصدار القرارات الإدارية بإغلاق منشآتهم بسبب مخالفتها لشروط التراخيص التي نص عليها القانون.
- شنت السلطات الحكومية حملة واسعة ضد التجار غير قانونيين في المدن الكبرى خاصة تجار الأرصفة.
- خصصت الحكومة لبرنامج امتصاص ظاهرة الاقتصاد الموازي لسنة 2012، 14 مليار دينار ، 4 ملايير دينار لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية، و 10 ملايير دينار لوزارة التجارة و ذلك من اجل انجاز الشبكة الوطنية للتوزيع الواردة في المخطط الخماسي التي تتضمن بناء أكثر من 30 سوق جملة و 800 سوق تجزئة و 1000 سوق جوارية و ذلك حتى تمتص الباعة الفوضويين.
- كما حاولت الحكومة في جانفي 2011 فرض إصدار الفواتير و استخدام الشيكات في كل المعاملات التجارية التي تفوق قيمتها 500 ألف دينار (5000 يوروا)، لكن الاحتجاجات ضد غلاء أسعار السكر و الزيت عطلت المشروع الذي كان يهدف إلى القضاء على التجارة غير الشرعية.

و لقد كلف البيع دون فواتير الدولة خسارة 155مليار دينار خلال السنوات الثلاثة الماضية (2010-2012) .

لكن الحكومة الجزائرية تحضر الأرضية لإعادة فرض إجبارية استعمال الصكوك للحد من الكتلة المالية المتداولة في السوق الموازية التي تستقطب اغلب المتعاملين الاقتصاديين إليها، رغم حيازتهم على السجلات التجارية.

- قرر بنك الجزائر مراجعة هامش الربح المرتبط بالتجارة الرسمية للعملات لتمكين الخواص الراغبين في خوض تجارة العملة من فتح مكاتب رسمية للصرف كخطوة تحفيزية من شانها توفير البديل للسوق السوداء.

الخاتمة:

إن الاقتصاد الموازي الذي يضر بالاقتصاد الوطني ليس ذلك الذي يظهر للعيان، و إنما يتمثل في كتل السيولة الهامة التي يتم تداولها خارج القنوات المصرفية الرسمية، لا سيما و أن هذه التعاملات تضع في المحيط غير الرسمي غالبية المتعاملين الرسميين، مما يؤكد ضرورة عصرنة وسائل العمل و المراقبة و منها السجل التجاري الالكتروني و تعميم الصك و غيرها من وسائل الدفع الحديثة.

كما أن وضع حد للأسواق الفوضوية تعتبر خطوة ايجابية لكن غير كافية لان الحل ليس في محاربة التجار الفوضويين فقط، و إنما تشجيعهم في الانخراط في الأسواق المنظمة، كما انه ليس هؤلاء الشباب من يضر بالاقتصاد الوطني، و إنما بارونات الاقتصاد الموازي المتمثلين في المستوردين و تجار الجملة و الموزعين الذين يزودون تجار التجزئة.

و أن حل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي لا تكمن في قمعه فقط و إنما في وضع آليات تحفز الناشطين في مجاله على الالتحاق بالنشاط الرسمي، على غرار خفض تكاليف النشاط الرسمي مقارنة بالنشاط غير الرسمي.

لا بد من ضرورة مراجعة منظومة الضرائب و الجباية في القطاع الاقتصادي و التجاري، حيث أن التكاليف الباهظة للضرائب أحيانا هي التي تشجع على الهروب نحو التجارة الموازية .

كما انه لابد من ضرورة الإسراع في انجاز الشبكة الوطنية للتوزيع الواردة في المخطط الخماسي و التي تتضمن بناء 30 سوق جملة، و 800 سوق تجزئة، و 1000 سوق جوارية .

كما و لابد من تشجيع مشاريع الاستثمار على المستوى المحلي بهدف فتح مناصب شغل

قائمة المراجع:

1. Bruno LAUTIER « L'économie informelle dans le tiers monde », Edition, la Découverte, Paris, 2004, p.1 3.
2. CNES « secteur informel : en jeux et defis » 2004 , p 13.
3. بودلال على " تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2006_2007، ص 36
4. عبد الحكيم مصطفى الشرقاوي " التهرب الضريبي و الاقتصاد الأسود "، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص. 15.
5. فيتو تانزي 1987 " الاقتصاد السري، اسباب الظاهرة المالية و اثارها " مجلة التمويل و التنمية رقم 22 عدد 1987/12/04 ص 27.

6. Ahmed Henni « Essai sur l'economie parallele cas de l'algerie » Edition ENAG , Alger , 1991, p9.

7. ودلال على " تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2006_2007، ص 32.

8. Bruno LAUTIER « L'économie informelle dans le tiers monde », Edition, la Découverte, Paris, 2004, p.12 .

9. د. عاطف وليم اندراوس " الاقتصاد الظلي : المفاهيم ، المكونات، الأسباب "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص. 12، 13

10. ماجدة تامر " اقتصاد الظل ظاهرة من ظواهر التخلف في البلدان النامية "، موقع الحوار المتمدن، العدد 1195، بتاريخ 12ماي 2005. www.rezgar.com.

11. [1] د: سعيد عبد الخالق " ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ، أسبابها – أثارها "، جماعة تحوتي للدراسات المصرية – جمعية ثقافية علمية ، نشرت بسلسلة تحوتي، بتاريخ 2000/11/27، العدد 17.

12. Friedrich.SCHNEIDER and DOMINIK. H, 2004, « Shadow Economy » University of Cambridge, p.106.

13. بن يوب لطيفة و بوغرارة بومدين و غربي ناصر صلاح الدين " اثر المشروعات الصغيرة على الاقتصاد غير الرسمي " ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 21/20 افريل 2007.

14. عاطف وليم اندراوس " الاقتصاد الظلي : المفاهيم ، المكونات، الأسباب "، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2005، ص 47-69

15. إسماعيل بوخاوة " إشكالية الاقتصاد غير الرسمي بين النظرية و التطبيق "، ملتقى دولي حول الاقتصاد الموازي في الجزائر ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، أيام 16/15/14 نوفمبر 2000

16. بن يشو فتحي " جدلية المقاربات النظرية و المنهجية للاقتصاد غير الرسمي "، ماجستير في اقتصاد التنمية، تحت اشراف الدكتور بونوة شعيب، تلمسان، 2007-2008، ص 23-24.

17. عزوز علي (2012) نحو مقاربة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 14، جوان، ص 11.

18. M .M. Musette et Hammouda Nacer Eddine – Maitres de recherche centre de recherche en économie appliquée pour le developpement – CREAD Revue de l'Economie , management, « la mesure de l'emploi informel en Algérie » N°1, (2002), p 45

19. عزوز علي ، و بوزيان عبد الباسط " الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له في الجزائر "، ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي سعيدة,

20. ناصر مهدي " المراكز المالية خارج الحدود و ظاهرة غسيل الاموال "، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة البليدة ، 2005، ص 157

21. بودلال علي :الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر "مقاربة نقدية للاقتصاد الخفي" ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان، 2007

22. Benssand M.H « l'Algérie restructuration des reformes économiques 1979-1993 », Alger, 1994.

23. Ahmed Henni « Essai sur l'économie parallèle, cas de l'Algérie », Edition ENAG , 1991, P 65.

24. Ahmed Henni, IBID p 65

25. عزوز علي و بوزيان عبد الباسط " الاقتصاد الموازي و السياسات المضادة له في الجزائر "، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، المركز الجامعي بسعيدة ، 21/20 نوفمبر 2007.

26. H.Bali « Inflation et mal développement Algérie » OPU, Alger, 1993, p191

27. بلعزوز بن علي " محاضرات في النظريات و السياسات النقدية "، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004، ص 217.

28. بورعدة حورية " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، 2014، ص 114.

29. ادوارد جاردنر " المطلوب المزيد من الوظائف "، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2003 ، مجلد 40، العدد 4 ، ص 19.

30. [1] الديوان الوطني للإحصائيات 1997.

31. رمضاني محمد التشخيص السليم للاقتصاد غير الرسمي طريق إلى الدمج الناجح "، ملتقى وطني حول الاقتصاد غير رسمي في الجزائر ، الآثار و سبل الترويض ، المركز الجامعي بسعيدة، يومي 20/ 21 نوفمبر 2007

32. www.ONS.dz

33. مجلة الاقتصاد و المناجمنت، جامعة تلمسان، العدد 01 ، ص 177

34. Philipe Adair « Production et financement du secteur informel urbain en Algérie », Revue Economie et Management, Université de Tlemcen N° 1, 2002, P 02.

35. WWW .BBC Arabic .com / كامل سويعد : الشرق الاوسط.

36. Bruno LAUTIER « L'état et l'informelle », L'Harmattan, 1991, P 77.

37. الإدارة العامة للجمارك الجزائرية www.douane.dz

38. Bruno LAUTIER « L'économie informelle dans le tiers monde », Edition la Découverte, Paris, 2004, P 97.

39. بورعدة حورية " الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" مذكرة ماجستير ، جامعة وهران ، 2014، ص 129.